

العنوان:	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : حديث مع اللواء جمال عسكر
المصدر:	نشرة الخريجين
الناشر:	المعهد القومي للإدارة العليا - جماعة خريجي المعهد
المؤلف الرئيسي:	عسكر، جمال
المجلد/العدد:	ع 6
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1965
الشهر:	يناير
الصفحات:	6 - 7
رقم MD:	65551
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	التدريب المهني، مصر، الإحصاء، الاعلام، التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التخطيط الإداري
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/65551

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء



في ٢٥ ابريل سنة ١٩٦٣ صدر قرار جمهوري بضم مصلحة الاحصاء والتعداد واللجنة المركزية للاحصاء الى ادارة التعبئة العامة ، واصبحت تحمل اسما واحدا هو مصلحة التعبئة العامة والاحصاء وتتبع رئاسة الجمهورية .

ولقد كانت ادارة التعبئة قبل الثورة تتبع ادارة الجيش وتقوم ببعض الاعمال المسالية والترفيهية التي ليس لها علاقة بالتعبئة العامة من أي ناحية .

وحيث قامت الثورة اخذت ادارة التعبئة العامة مكانها الطبيعي فضمت لوزارة الحربية بمقتضى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ الذي عدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ ، ومنذ ذلك الوقت مارست ادارة التعبئة مهامها على الوجه الصحيح بعد أن تبلورت اختصاصاتها وواجباتها في التعرف على امكانيات الدولة من خامات ونتاج واستهلاك وقوى بشرية في وقت السلم والوقوف على نواحي النقص او الضعف لمعالجته واعداد هذه الامكانيات والوصول بها الى مراتب القوة والكفاية حين تدعو الحاجة اليها .

ولقد تعهدت الثورة ادارة التعبئة بالرعاية حتى صارت تضم الاجهزة الاحصائية القادرة على الوفاء باحتياجاتها من المعلومات والبيانات .

ولقد نص القرار الجمهوري المذكور على ضم مصلحة الاحصاء والتعداد الى ادارة التعبئة نظرا للعلاقة الوثيقة التي تربطهما وتوحيداً للجهود في الحصول على البيانات المطلوبة وحصرها وجداولتها ، وتمشيا مع سياسة التجميع النوعي للانشطة لضمان عدم الازدواج في العمل وزيادة التركيز والتنسيق لعمليات الاحصاء التي تعتبر الطريقة المثلى للبحث العلمي الدقيق والتي يبني عليها التخطيط السليم الذي هو اساس تقدم وازدهار الدول النامية .

وفي شهر سبتمبر سنة ١٩٦٤ صدر القرار الجمهوري رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ والخاص بانشاء وتنظيم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء . وجاء في مادته الاولى :

« يستبدل باسم « مصلحة التعبئة العامة والاحصاء » اسم « الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء » ، ويكون هيئة مستقلة تابعة لرئاسة الجمهورية » .
وفي هذا العدد يسر نشره الخريجين أن تلقى مع السيد اللواء جمال عسكر رئيس الجهاز في حديث عن دور هذا الجهاز في عمليات التنمية الاقتصادية للدولة .

حديث مع اللواء جمال عسكر

* كان سؤالنا الأول ، كيف تم انشاء الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ؟

* قأجاب سيادته : في ابريل سنة ١٩٦٣ صدر قرار جمهوري رقم ٧٤٣ لسنة ١٩٦٣ بضم مصلحة الاحصاء والتعداد واللجنة المركزية للاحصاء الى ادارة التعبئة العامة ، وانشاء مصلحة التعبئة العامة والاحصاء . ولقد كان الغرض من ذلك هو توحيد أجهزة الاحصاء في الدولة حتى يمكن تنسيق بيانات التعبئة لمواجهة الطوارئ سواء في السلم أم في الحرب . ونظرا لأن سلطات المصلحة سالفه الذكر تتصف بطابع المركزية بحكم اختصاصاتها وطبيعة العمليات التي تقوم بها إذ أنها الجهاز المركزي المسئول عن كل ما يتصل بالتعبئة العامة في الدولة ، كما أنها مسئولة عن اعطاء البيانات الصحيحة لجميع أجهزة الدولة مع القيام بعملية التخطيط المطلوبة لمجابهة الطوارئ في وقت السلم والحرب . وبعد ظهور فكرة الأجهزة المركزية في مارس سنة ١٩٦٤ روى استبدال اسم مصلحة التعبئة العامة والاحصاء باسم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء تصحيحا لمذلولات التسمية وتمشيا مع سياسة الدولة بالنسبة للأجهزة التي تتصف أعمالها بطابع المركزية .

* وكان سؤالنا الثاني : ما هو شكل الجهاز بعد القرار الجمهوري الأخير وهل زيد عدد اداراته مثلا ؟

استخدامها في العمليات التي يباشرها الجهاز واداراته ؟

• قال سيادته : « في المادة ١٥ من القرار الجمهوري رقم ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ نص القرار على ضرورة اخضاع جميع وحدات الاحصاء والحساب الآلي وتشمل الآلات الاحصائية والحاسبة اليدوية والكهربائية والالكترونية وذلك بغرض ضمان استقلال هذه الآلات بما يتفق مع البرامج الاحصائية المطلوبة مع ضمان كفاءة هذه الآلات وزيادة قدرتها الانتاجية مع استبعاد آلات كثيرة لا لزوم لها ، وأمامنا مشروع انشاء مركز قومي للحساب الآلي الالكتروني National Centre of Computation. ويتطلب هذا المشروع تدريب عدد كاف من الأفراد الخبراء بعمليات الاحصاء بما يحقق أقصى درجة من الكفاءة وكذلك استيراد أحدث نوع من هذه الآلات ، وبذلك يقوم هذا المركز بخدمة قطاع الحكومة والشركات ، بدل استخدام مراكز أجنبية لعمل العمليات الحسابة الخاصة بالدولة بل ويحقق خدمات الدول العربية والافريقية .

• وكان سؤالنا الخامس عن « نوع التخصصات الموجودة في الجهاز ، وما هي المهارات المطلوب توافرها »

• أجاب سيادته : « يوجد غير الأفراد العاملين بالجهاز من الاقتصاديين ، زراعيين ، ومهندسون ، ورياضيون ، والجهاز يقوم بتدريب الأفراد وارسالهم في بعثات للخارج للتدريب على جميع العمليات الاحصائية ، كما أننا نقوم بتقديم الخبراء الى الدول العربية ، ونحن بسبيل انشاء مراكز للتدريب على التعبئة العامة والاحصاء مع وضع المناهج المناسبة لهذه المراكز وسوف تتجه الدراسة بهذه المراكز نحو الاحصاء التطبيقي والتحليلات الاقتصادية التي تخدم الدولة في عمليات التخطيط للتنمية .

• وكان سؤالنا الأخير « كيف يخدم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الأجهزة الأخرى في الدولة من أجل تحقيق الخطة العامة للتنمية ؟ »

قال سيادته « ان عملنا أساسا ينصرف الى حصر كل الكفاءات والامكانيات المتوفرة بالدولة مع عمل التنسيق اللازم لكل بيان . ونحن نمد جميع أجهزة الدولة بهذه البيانات ، حتى تنهيا لها الفرصة في وضع خططها على أساس احصائي سليم .

كما أننا نقوم بعمل دراسات مستفيضة حول هذه البيانات وأسبابها ومدلولاتها وأثرها . . الخ ومثل هذه الدراسات ذات فائدة كبيرة في عمليات التنمية الاقتصادية . . كما أننا نواصل الاتصال بالجهات المعنية لنمدها بالتقارير الفنية حول مشاكل التخطيط والتنمية وحصر الموارد . وبعض هذه التقارير قد يحمل صفة السرية ، فيرسل الى الجهات العليا .

* يتكون الجهاز من ست ادارات مركزية هي :

- ١ - الادارة المركزية للتعبئة العامة .
- ٢ - الادارة المركزية للاحصاء .
- ٣ - الادارة المركزية للعداد .
- ٤ - الادارة المركزية للحساب الآلي .
- ٥ - الادارة المركزية لتابعة الاحصاء والتفتيش .
- ٦ - الأمانة العامة .

وبجوار هذه الادارات المركزية توجد لجنة تسمى اللجنة الاستشارية للتخطيط والتنسيق الاحصائي وتتكون هذه اللجنة من اثني عشر عضواً يمثلون قطاعات الدولة والخبرات الاحصائية العالية ، ويعين أعضاء هذه اللجنة بقرار من رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الذي يرأس هذه اللجنة في نفس الوقت . وهذه اللجنة هي المسؤولة عن تنسيق الاحصاء والبرامج الاحصائية على مستوى عال . مع العمل على توحيد هذه البرامج واستخراج نتائجها . وتجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل شهر على الأقل ولها أن تنشئ لجانا فرعية تكون مسؤولة عن التخصص في ناحية معينة .

كما تتبع الجهاز أيضا الادارات المركزية للاحصاءات في مختلف أجهزة الدولة ، ففي كل وزارة أو مؤسسة أو محافظة توجد ادارات مركزية للاحصاءات ، تتبع فنيا الجهاز . وتكون هذه الادارات حلقة الاتصال الرئيسية بين الجهاز ومختلف الوزارات والمؤسسات .

ولقد نص القرار الجمهوري على تبعية العاملين بهذه الادارات للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ويشرف عليهم فنيا وتكون مسؤوليتهم في هذا مباشرة أمامه في كل ما يطلب منهم . كما أن مديري هذه الادارات بجميع أجهزة الدولة مسئولون أمام الجهاز المركزي عن تنفيذ البرامج الاحصائية المطلوبة في المواعيد المحددة .

• وكان سؤالنا الثالث : كيف يمكن الحصول بعد ذلك على البيانات التي تحتاجها الوزارات والمؤسسات ؟

قال سيادته : « لقد نص القرار الجمهوري في مادته العاشرة على عدم جواز نشر أي بيانات أو معلومات احصائية الا بعد موافقة الجهاز . . الذي أصبحت له السيطرة على جميع وسائل النشر والاعلام فيما يختص بهذه البيانات . . اذ أننا لا نسمح بنشر أي رقم الا بعد أن يكون قد استوفى المراجعة التامة حتى نخلق وعي الأرقام ونتفادي فقدان الثقة في هذه الأرقام .

• وفي سؤالنا الرابع قلنا لسيادته : « هل لنا أن نسأل عن دور الأجهزة الاحصائية الآلية ، ومدى